على هامش المجتمع
مقاربة متعددة الأبعاد لفهم حياة التشرد

د/ الطاهر بومدفع جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف
أستاذ محاضر "ب"

الملخص:

حياة الشارع مأساة اجتماعية تعيشها شريحة واسعة من الأفراد في المجتمعات المختلفة، فالحقيقة التي لا اختلاف عليها أن التشرد ظاهرة فعلية متجذرة وعريقة في تواجدها متجددة في آلياتها وأشكالها وأنماطها، فلم تعد مجرد نتيجة لتلك العوامل التقليدية كالبؤس والحرمان، وإنما أصبحت في ظل التغيرات الكثيرة والمختلفة التي مست بنيان المجتمع نتيجة حتمية لعوامل ومتغيرات متعددة الجوانب والأبعاد.

لذا فالاهتمام بهذه المشكلة العميقة ومحاولة فهمها واستقصاء أسبابها وعواملها والكشف أكثر عن ملامحها ومظاهرها، يتطلب الغوص أكثر في أعماق المجتمع وتناولها من زوايا متعددة ومن رؤى كثيرة وجوانب متفرقة، فمداخل الكشف عن حقيقتها؛ يتطلب الاعتماد على مقاربة شاملة تسمح بفهم تجلياتها وخباياها وآليات بقائها ونموها.

Résumé:

La vie de la rue représente un dram social dont soufflé une large partie d'individus dans divers sociétés. On est d'accord que le vagabondage est un phénomène effectif enraciné et ancien dans son existence, qui se renouvelle dans ses formes et genres, il n'est plus a présent, le résultat de ces facteurs traditionnels comme la misère et la privation, mais devenu, dans le cadre des grands changements qui ont touché les structures de la société, la fatalité des facteurs et variables multidimensionnels et multidisciplinaires.

La tentative de compréhension de ce problème et l'extraction de ses causes et facteurs, demande a se plonger dans les profondeurs de la société, et raiter ce problème par divers angles, divers visions et de cotés différents. Il s'agit alors d'opter sur une approche globale qui va nous permettre de cerner en profondeur ce problème et de comprendre les mécanismes de son existence et son développement

Abstract:

Life in the street is a social tragedy that is experienced by a wide variety of individuals in various societies. No one can deny the fact that homelessness is an actual phenomenon rooted in its presence, renewed in its mechanisms, forms and patterns.

However, it is no longer the result of these traditional factors such as misery and deprivation .Instead, it has become the result of multifaceted and variables factors.

Hence, attention to this deep problem and trying to understand, investigate its causes as well as factors and disclosure more its features and manifestations, requires going more deeply in the depths of the community and dealing with it from multiple angles and visions, therefore, knowing its reality requires the adoption of a comprehensive approach which allows to understand their manifestations, experiences and mechanisms of survival and growth.

مقدمة:

الكثير من الأفراد والجماعات اختاروا أو أجبروا تحت طائلة ظروف وأوضاع قائمة حياة الشارع من خلال التشرد كبديل عن العيش في حياة طبيعية وعادية في كنف أجواء أسرية.

وتعتبر ظاهرة التشرد ظاهرة اجتماعية تاريخية وعالمية، لأنها قديمة قدم المجتمعات الإنسانية في حد ذاتها وخاصة منها الحضرية من جهة، ومن جهة أخرى عالمية وإن كانت تختلف في طبيعتها وآليات تشكّلها واستمرارها من مجتمع لأخر، فكل المجتمعات المعاصرة تَشْهَدها وتعاني منها، سواءً المجتمعات النامية والمتخلفة أو المجتمعات المتقدمة والمتطورة بإمكانياتها الكبيرة وتنظيماتها المحكمة، ولعل هذا الأمر يرسِّخ الاعتقاد بأن ظاهرة التشرد لا يمكن النظر إليها من زاوية المقاربة الاقتصادية المادية فقط، بل يُحَتَمُ النظر إليها من زوايا المقاربات الاجتماعية والثقافية والتربوية والحضرية كذلك، فهي ما فتئت تنمو وتكبر وتتشكل في أشكال وأنماط متجددة في ظل التطورات المختلفة والتحولات المتعددة الأبعاد والجوانب التي تعرفها كل المجتمعات، وهي بذلك تستقي العديد من آليات الاستمرار والبقاء والديمومة والبروز.

والحقيقة التي لا اختلاف عليها أن ظاهرة التشرد في مختلف المجتمعات لا سيما المجتمعات العربية، ظاهرة فعلية لها تبعاتها وأثارها الاجتماعية والاقتصادية على الأفراد والمجتمع، ولهذا غدت جديرة بالانتباه لها والوقوف عندها من أجل تحليلها وفهمها ومعالجتها، والحاجة أصبحت أكثر إلحاحا في ظروف مجتمعية قائمة حاليا، حيث نستطيع القول أن أغلب المجتمعات بكل مكوناتها وبمختلف مؤسساتها الاجتماعية وقف عاجزا أمام زحف وانتشار هذه الظاهرة.

إن عمق هذه الظاهرة في هذا المجتمعات وتجلياتها عليها وعلى أفرادها وبخاصة المتشردين، يتطلب تكريس الجهود والقيام بالمبادرات ومحاولة فهم الظاهرة في جوهرها واستقصاء ملامحها، ومن ثَمَ البحث عن الحلول الجوهرية التي يمكن أن تقلص من انتشارها أو تثبّط نموها والتخفيف من تداعياتها، وعلى هذا الأساس كانت هذه المحاولة الجادة لكشف ملامح ظاهرة التشرد في إطار مقاربة متعددة الأبعاد، وبالتالي

الإلمام إلى حد ما بالعوامل والمتغيرات المختلفة والكثيرة التي يمكن أن تكون لها دور في بروز هذه الظاهرة وانتشارها.

أولا: مفهوم التشرد من زوايا علمية متعددة.

نظرا لانتشار التشرد ونموه في المجتمعات ونظرا لتجلياته وانعكاساته السلبية على الأفراد وحتى على المجتمعات، فقد اهتمت به مجموعة من العلوم والتخصصات، فأنتجت ثراء في وجهات النظر والمفاهيم المرتبطة به ومست عديد جوانبه.

1- التشرد من وجهة نظر علم الاجتماع:

التشرد حسب ما ورد في **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** هو "عدم وجود محل إقامة معروف ولا وسائل معيشة ولا مهنة والركون إلى الخمول رغم القدرة على العمل، والاستناد إلى التسول والصدقات"[1]. والمتشرد هو الفرد الذي لا يملك محل إقامة محدد معترف به اجتماعيا (أسرة، مركز، دور رعاية، ...)، ولذلك فهو يأوي إلى أي مكان أخر من الأماكن العامة في المجتمع.

وينظر علماء الاجتماع إلى ظاهرة التشرد على أنها مشكلة اجتماعية تحدث نتيجة التغير السريع الذي يصيب المجتمعات، وهي ظاهرة حضارية لا يمكن فهمها إلا بفهم الظروف الاجتماعية للمتشرد قبل تشرده وعدم التكيف مع المجتمع.

فبيئة المتشرد وآثارها السيئة، وما يحيط بها من ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية وحضارية وصور التنظيم الاجتماعي والثقافي تؤثر في تكوين شخصيته وتكوين سلوكه، ومن مظاهر ذلك الحراك الاجتماعي، والتدرج الاجتماعي، والجماعات السياسية والاقتصادية والدينية والصراع المعياري، ويشمل ذلك الأسرة، والحي، وجماعة الرفاق، والأصحاب، والمدرسة، ومكان العمل، والهيئات الاجتماعية التي يتعامل معها الفرد.

2- التشرد من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية: تهتم الخدمة الاجتماعية برعاية الأفراد والجماعات وحمايتهم ومساعدتهم على التخلص من بعض المصاعب النفسية والمادية والاجتماعية، وذلك من خلال الأنشطة التي يقوم بها الأخصائيين الاجتماعيين أو العمال الاجتماعيين كما يطلق عليها بالفرنسية (travailleurs sociales)، الذين لهم خبرة كبير في التعامل مع فئات وشرائح اجتماعية متنوعة في حاجة إلى المساعدة والتكفل، ولعل من أبرز الفئات التي يتعامل معها الأخصائيون الاجتماعيون المتشردين نظرا لخصوصية هذه الشريحة ولمصاعب التي تواجههم في حياتهم، وهذا النشاط والتفاعل

والاحتكاك الدائم معهم كوّن لدّيهم خبرة وتجربة كبيرتين، ولدت لديهم رؤية خاصة عن التشرد والمتشردين، وبالتالي يمكن أن نستعين بمجموعة من التعاريف للتشرد من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية والأخصائيين الاجتماعين والعاملين والفاعلين في الحقل الاجتماعي.

ومن بين الأخصائيين الذين حاولوا تقديم تعريف للتشرد استنادا إلى العمل الميداني الذي تقوم به مع المتشردين "**صوفي مولات**" **Sophie MOLLET** حيث تقترح هذا التعريف "أن تكون متشردا هو العيش في قطيعة مع المجتمع العادي، هذه الحالة تتميز بعدم العيش في مكان منتظم، وعدم وجود مهنة، ولا أي موارد مالية، مع عدم الاستفادة من أي حماية من أي جهة، ونتيجة لذلك التجرد من أي التزام تجاه المجتمع"[2]، ويجعل هذا التعريف قطيعة وانسلاخ بين المتشرد والمجتمع، حيث يفقد المتشرد كل الروابط التي تربطه مع الحياة الاجتماعية من خلال غياب أربع عناصر هي المأوى، العمل، الموارد المالية وحماية شخص عادي أو معنوي.

وترى "**صوفي مولات**" **Sophie MOLLET** أن "فقدان كل الروابط والقيم المرجعية يبعد المتشردين عن المجتمع، فهم في وضعية إقصاء، وهم يرون تضاؤل فرصهم في إعادة اندماجهم بمرور الوقت، الأمر الذي يطيل تشردهم"[3].

ولقد أثارت الباحثة والأخصائية الاجتماعية "**صبين دزيك**" **Sabine DZIK**، مفهوم التشرد من خلال قولها: نعتبر الأشخاص الذين يعيشون في باريس كمتشردين[4]:

- من ليس لهم مبرر إقامة لفترة شهر في إحدى المقاطعات الإدارية Arrondissement.
- من لديهم عنوان مؤقت؛
- من يقيم بمراكز الإيواء؛
- بدون مأوى.

يعتمد هذا التعريف على الجوانب الميدانية التي استقتها الباحثة من خلال الممارسة العملية مع المتشردين، وهي تحمل طابع إداري فتظهر وكأنها لوائح إدارية تنظيمية، تركز على الإقامة والإيواء فقط وتغفل جوانب أخرى اجتماعية ونفسية وحتى مادية تستوجب اهتمام.

وبالنسبة للباحثة والأخصائية الاجتماعية "**الزابث بيرم**" **Élisabeth PIERMÉ** في نظرتها للتشرد والمتشردين، فقد لاحظت التباين الذي أدى إلى استنباطها أربعة أنماط من الوضعيات وهي[5]:

- الأشخاص الذين يخرجون من مؤسسات مثل السجون، ملاجيء الشباب العامل، ملاجيء اللاجئين، المتخرجون من الخدمة العسكرية والمستشفيات؛
- الذين يغادرون مناطقهم بحثا عن العمل؛
- الذين يغادرون مساكنهم بسبب مشاكل أسرية؛

- المطرودون والمبعدون كالذين احتلوا مساكن شاغرة؛ (**les squatters**)*.

هذه النظرة للتشرد والمتشردين تُعرّفهم على أساس ماضيهم وهي حاولت تحديد بعض العوامل والأسباب التي أدت بهم إلى هذه الوضعية، فهي لا تتحدث بوضوح عن التشرد بل على منابع التشرد وبعض الأصناف والشرائح الاجتماعية التي يمكن أن تلتحق بحياة التشرد.

ولقد ركزت بعض التعاريف على الحالة والوضعية المادية بصفة مجملة دون تفصيل أو تحديد، وهذا ما ذهب إليه هذا التعريف، "فأن تكون متشردا هي من جهة دلالة وتعبير عن فقر مدقع (فاقة)، ومن جهة أخرى العيش على هامش المجتمع، لأن المتشرد لم يعرف ولم يستطيع التكيف مع معايير المجتمع السارية المفعول"[6]، فهذا التعريف يركز على الأشخاص بصفة عامة الذين يكونون تحت عتبة الفقر، ويعيشون حالة من التهميش والنسيان الاجتماعي والمادي من طرف المجتمع، وهذا ما جعلهم لا يتأقلمون مع معايير المجتمع القاسي.

3- التشرد من خلال وجهة نظر علم النفس والطب العقلي:

التشرد من وجهة نظر هذه؛ حالة غير عادية، والمتشرد هو شخص غير قادر على التكيف مع المحيط الأسري والاجتماعي، وهو شخص غير عادي ومضطرب يقوم بالفرار لكي يتفادى الإحباط والفشل الذي يتعرض له في وسطه الأسري والاجتماعي.

فالمتشرد من وجهة نظر علم النفس والطب العقلي هو شخص مريض نفسيا أو مضطرب عقليا وغير سوي، يحمل ميولات إجرامية انتقامية ومعرض للانحراف والجنوح في أي لحظة، ولكن لا يمكن الربط بين المرض النفسي والمرض العقلي بما يشبه العلاقة الحتمية، فليس بالضرورة أن يكون كل المتشردين مرضى نفسيين أو مرضى عقليين، وإنما يكون هناك اضطرابات وضغوطات نفسية وعقلية تكون مجرد عرض للاضطرابات النسق الاجتماعي، فهو رد فعل مقاوم للوسط الاجتماعي الذي لا يرضيه ولا يلبي له رغباته وقليل الاهتمام به والرافض له، وهو يشير في بعض الأحيان إلى اضطرابات داخلية كاضطرابات الهوية والتهميش وحالات الاكتئاب.

"فمن وجهة نظر الفرد نجد أن النفسانيون والأخصائيون في الطب العقلي قد حددوا التشرد على الشكل التالي: التمركز حول الذات، الاضطراب العاطفي أو الانفعالي، التأخر العقلي، التوهم المرضي. أما عن أسباب التشرد فإنهم قد حددوا بعض أنواع الأمراض العقلية: توهم المرض، البلاهة، الإنهاك العصبي، الاندفاع المرضي..."[7].

4- التشرد من وجهة نظر علم الاقتصاد:

التشرد مشكلة اقتصادية خطيرة تتمثل في الخسارة التي تعود على المجتمع من جراء فقد هذه العناصر البشرية التي يمكن أن تساهم في عملية البناء أو التنمية في المجتمع، والتي تتطلب استغلال كل القوى

والفئات العاملة، فالمتشردون خسارة لأنفسهم وخسارة لمجتمعهم من حيث هم قوى عاملة معطلة عن العمل، يعيش الكثير منهم عالة على ذويهم وعلى المجتمع، بل قد يكونون في مستقبل حياتهم عامل هدم وإعاقة، حيث أن الأسلوب السائد في حياتهم- لدى أغلب المتشردين- يقوم إما على العدوان، وإما على الاستهتار واللامبالاة، وبالتالي لا يشعرون بتأثير الجماعة أو الارتباط بها والحاجة إليها، وهذا ما يزيد في عدوانهم تجاهها والإضرار بها أي الإضرار بالمجتمع.

وهذا ما يمكن أن يطلق عليه (أي المتشرد) الفاقد الاقتصادي والاجتماعي، بحيث أُنفقت ومازالت تُنفق عليه أموال طائلة منذ نعومة أظافره (ولادته)، وهو لا يستطيع أن يَرُدَ ذلك، وولا يستطيع أن ينهض بمجتمعه ولا أن يقدم له الإسهامات الإيجابية والأعمال النافعة، وهذا لا يمكن باعتباره عنصرا سلبيا مستهلكا، وليس بعنصر بشري فعّال ونشط يعول عليه في بناء وتنمية ورقي ورفاهية المجتمع.

5- التشرد من وجهة نظر التشريعات والقوانين:

سنعتمد على بعض النماذج التشريعية لبعض الدول، وسنأخذ تشريعين لمجتمعين غربيين وأخريين لمجتمعين عربيين أحدهما للمجتمع الجزائري:

5-1- التشرد من خلال التشريع الجزائري:

عرّف المشرِّع الجزائري التشرد في المادة "196" من **قانون العقوبات** على أنه "يعد متشردا ويعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر، كل من ليس له محل إقامة ثابت ولا وسائل تعيش، ولا يمارس عادة حرفة أو مهنة رغم قدرته على العمل، ويكون قد عجز عن إثبات أنه قدم طلبا للعمل، أو يكون قد رفض عملا بأجر عرض عليه"[8].

اتجه المشرِّع الجزائري إلى تجريم التشرد فقط، لأن فاعله اتخذ من العيش في الشوارع والامتناع عن التكسب سبيلا لحياته، ولو لم يترتب على فعله أي إساءة أو ضرر للغير، وبذلك تصنف جريمة التشرد على أنها من جرائم السلوك البحت، وهي الجرائم التي تقوم بمجرد ارتكاب الفعل المجرم، ولو لم يترتب عنه أي نتيجة أو ضرر، ويتجه المشرع عادة إلى تبني مثل هذا الأسلوب في التجريم لحرصه على التدخل المتقدم لتفادي وقوع بعض النتائج الخطيرة على أمن المجتمع والأشخاص والممتلكات، من جراء انتشار بعض الممارسات والسلوكات السلبية كالتشرد. إذ يكفي ليعامل شخص على أنه مشرد وفقا لما هو منصوص عليه في المادة 196 من **قانون العقوبات** أن لا يكون له:

- محل إقامة معروف؛
- افتقاره لوسائل العيش بسبب:

* امتناعه عن ممارسة أي مهنة أو حرفة رغم قدرته على العمل، مع عجزه عن إثبات سعيه للحصول على وظيفة أو عمل يوفر له العيش الكريم؛

* رفضه للعمل بأجر عرض عليه.

ولقد تراجع القانون الجزائري عن نعت الطفل الذي اتخذ من الشارع مأوى له بأنه متشرد مجرم، كما كان مقرر في المادة 196 والتي تنص على أنه "فيما يخص المخالفات المنصوص عليها في المادتين 195، 196، لا يتخذ ضد الأحداث الذين لم يبلغوا الثامنة عشر سنة إلا تدابير الحماية والتهذيب"[9]، لأن هذه المادة تم إلغاؤها بموجب التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات لسنة 2015[10]، فالمشرِّع الجزائري اعتبر التشرد جريمة يعاقب عليها مرتكبوها سواءً كانوا كبارا أو صغارا، ذكورا أو إناثا.

5-2- التشرد من خلال التشريع المصري:

تناول المشرّع المصري التشرد وضمّنه في تشريعاته المتعاقبة ففي "المرسوم بقانون رقم 98 لسنة 1945 بشأن المتشردين والمشتبه فيهم المعدل بالقوانين157 لسنة 1959، 110 لسنة 1980 و195 لسنة 1983 ففي مادته الأولى: يعد متشردا من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش، ولا يعد كذلك من كان صاحب حرفة أو صنعة حين لا يجد عملا. ولا يعتبر من الوسائل المشروعة للتعيش تعاطي أعمال وألعاب القمار والشعوذة العرافة وما يماثلها"[11].

وقد ربط هذا القانون التشرد بالكسب والارتزاق، وأغفل جوانب أخرى كالتسكع ليلا نهارا في الشوارع وغياب المأوى وغيرها من الوضعيات، التي أشار إليها "قانون رقم1923/24 بشأن المتشردين والمشتبه بهم في مادته الرابعة التي تنص: يعد في حالة التشرد من يقضي الليل عادة في الطريق أو الميادين العمومية في المدن والبوادر، ولا يثبت أن له مسكنا"[12].

"والأصل في المتشرد من لم يكن له محل إقامة مستقر ولا وسائط للتعيش ولا يتعاطى عادة صناعة ولا حرفة"[13].

ولقد استثنى القانون السابق في مادته الرابعة الأحداث أو الأطفال والنساء من التشرد، حيث أنه "لا تسري أحكام التشرد على الأشخاص الذين تقل سنهم عن خمس عشر سنة ميلادية، ولا على النساء إلا إذا اتخذن للتعيش وسيلة غير مشروعة"[14]، وعليه فإن أحكام التشرد لا تسري على الأحداث أقل من خمس عشر سنة، وقد عُدل هذا السن؛ "فالحدث بموجب أحكام قانون 124 لسنة 1949 هو من لم تبلغ سنه ثمانية عشرة سنة ميلادية كاملة"[15]، أما فيما يخص النساء فوسيلة التعيش غير المشروعة التي تعتبر بموجبها متشردة؛ هي الوسيلة المخالفة لقانون العقوبات، وهن غير معنيات مثل الرجال بركن القعود والانصراف عن أسباب السعي الجائز لاكتساب الرزق.

5-3- التشرد من خلال التشريع البلجيكي:

لقد اهتمت التشريعات البلجيكية بالتشرد والمتشردين منذ قرون، من خلال القوانين المختلفة التي سنت في هذا المجال، والتي مازالت سارية المفعول في مجملها إلى وقتنا الحالي، انطلاقا من تحديد التشرد

بتعريف المتشردين، حيث أن "تحديد معايير لحالة التشرد، محددة في المادة 347 من قانون العقوبات: المتشردون هم الذين ليس لهم مسكن ثابت، ولا وسيلة للتعيش، والذين لا يمارسون عادةً أي حرفة أو أي مهنة"[16]. لقد ربط القانون البلجيكي التشرد ووصف الشخص بأنه متشرد بغياب ثلاث نقاط أو عناصر مجتمعة وهي:

– مكان للسكن والإقامة والاستقرار ولا يهم نوعية هذا السكن فردي جماعي، مركز، بيت أو غيره، ملك كراء أو غيره، "فالمسكن التي تتحدث عنها المادة 347، هو مسكن فعلي للإقامة، ويختلف هذا عن وجود مسكن افتراضي، أو مسكن لذوي الحقوق"[17]؛

– ليس لهم وسيلة للتعيش والاسترزاق، فليس هناك إمكانيات تضمن مداخيل ثابتة ومستقرة يستطيع الشخص العيش بها، كالمنح المختلفة (منحة التقاعد، منحة الحرب، منحة العطب، منحة الشيخوخة،..)، والإعانات الثابتة والمنظمة والدائمة، وأرزاق العائلة وممتلكاتها كالإرث؛

– بطّال وعاطل أو قاعد عن العمل، أي ليس له عمل أو مهنة سواء بالعمل كأجير، أو مزاولة حرفة أو صنعة بصفة مستقلة، تدر عليه مداخيل وأموال بصفة منتظمة، لتوفير احتياجاتهم اليومية.

وتجدر الإشارة إلى أن التشريعات في بلجيكا لا تحفز على اتخاذ أساليب القمع والقهر وأشكال الردع (**les modes de repression**)، ضد التشرد والمتشردين، فالقانون يتخذ ضدهم تدابير الحماية والرعاية والتكفل، ولذا فهو لا يعتبر التشرد جريمة، " فمنذ 1891 التشرد ليس بجنحة في بلجيكا، فالقاضي(**Le juge de police**) يأخذ بعين الاعتبار المعايير والاعتبارات الإدارية، التي تدخل في مجال الوقاية وحسن المعاملة فيما يخص المتشردين"[18].

5–4– التشرد من خلال التشريع الفرنسي:

لا تبتعد التشريعات الفرنسية كثيرا عن التشريعات البلجكية ولا حتى على أغلب التشريعات الأوربية، فالتشريعات الفرنسية التي تعود إلى أكثر من القرنين من الزمن، اهتمت بظاهرة التشرد والمتشردين، وقد عرّف **قانون العقوبات الفرنسي** القديم المتشردين في مادته 270 ما نصه "المتشردون والأشخاص بدون قرار ***gens sans aveu** هم الذين ليس لهم مسكن ثابت، ولا وسيلة للتعيش، و الذين لا يمارسون عادةً أي حرفة أو أي مهنة"[19]، وهو نفس التعريف ونفس النص تقريبا الوارد في المادة 347 من **قانون العقوبات البلجيكي**.

فالمتشرد من وجهة نظر تلك التشريعات الفرنسية شخص عديم الهوية، فاقد للتواصل والارتباط الاجتماعي، لا يقدّر المسؤولية القانونية ولا المدنية ولا يعترف بها، "فكأول إشارة ثمينة جدا وردت من خلال نصوص قانون العقوبات، والساري المفعول حاليا، يصف المتشردين بالأشخاص بدون قرار(**sans**

aveu)،...وهؤلاء الأشخاص لا ينتمون إلى أي مجموعة قانونيا، رجل بدون قرار(**sans aveu**) هو شخص منعزل، غير محمي من أي الشخص،....أي أحد يمكن التصرف فيه (لا يملك نفسه)، وحتى قتله بلا عقاب"[20].

ولذا فقد تكوّن هذا المفهوم مع مرور الوقت من خلال نظرة وتقديرات التشريعات المختلفة لأوضاع وسلوكات وممارسات تلك الشريحة اجتماعية من المجتمع، "فالتشرد أولا هو مفهوم من قانون العقوبات، واِعتُبِر جُنحة بداية من 1350م. وبعد بِضْعِ قرون من التردد والتحفظ، فقط مع قانون العقوبات لسنة 1810م التشرد والتسول حُدِدا بشكل صريح كجنحة"[21].

والتشرد وفق هذا القانون خطيئة، "ففي المادة 269 يعتبر التشرد جنحة"[22] تستوجب العقاب، وحتى يتم تأكيد الجنحة على شخص يجب توفر شروط محددة، "فالتأسيس للجنحة يتضمن أربعة عناصر أساسية وهي: غياب مسكن ثابت أو قار، غياب وسيلة التعيش عدم الانشغال بحرفة أو صنعة، وانعدام المال. اجتماع هذه العناصر ضروري للتأسيس للجنحة"[23].

لكن الأمور تغيرت مع التشريعات الحديثة التي عدلت بعض القوانين الخاصة بالتشرد، وأخذت تنظر إلى المتشرد نظرة إشفاق ونظرة إنسانية واجتماعية تستوجب العطف والمساعدة، "فمنذ 1 مارس 1994 القوانين المتعلقة بالتشرد والتسول أصبحت مرنة، ففي الجانب التشريعي يمكننا الاعتقاد بأنه يتعلق بتفتح في اتجاهات أخرى واسعة من التفكير، لأن التشرد مثل التسول لم يعودا من الجنح"[24].

ثانيا: بعض العوامل التي يمكن أن تساهم في التشرد:

لكل ظاهرة اجتماعية مبرراتها التي تستند إليها، وظاهرة التشرد لها عوامل وأسباب دفعتها للظهور في مختلف المجتمعات، وهذه العوامل قد تختلف من حالة لأخرى ومن مجتمع لأخر، كما يمكن أن تكون هناك عوامل أخرى قد تنبع من خصوصية مجتمع معين، وقد لا ننتبه إليها، وعلى هذا الأساس يمكن التطرق إلى بعض العوامل التي يمكن أن تساهم في ظهور التشرد لا على سبيل الحصر وإنما على سبيل ذكر أبرز العوامل وهي:

1- عوامل ذاتية أو شخصية: نقصد بها تلك العوامل المنبثقة من الفرد المتشرد نفسه، وهي الخصائص الفردية المتمثلة في مجموعة الظروف المتصلة بشخصية الفرد، فهي الصفات المتعلقة بصفات الأعضاء ووظائفها، وخصوصا شذوذ الأعضاء أو اضطراب الذي ينتاب وظائفها، والتي يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على سلوكه ونذكر منها:

1-1- التكوين الغددي وعدم توازن إفرازات الغدد: يعتبر **لويس برمان** Louis BERMAN أول من استنار إلى التأثير الهام لإفرازات الغدد الصماء على السلوك الإنساني، وذلك في كتابه **الغدد**

المنظمة للشخصية، و"تُعرف هذه الغدد بالصماء، وتفرز هرمونات كيماوية تساعد على النمو الجسمي والعقلي للفرد، واضطراب معدل الإفراز بالزيادة أو النقص يحدث اضطرابا في النمو"[25].

إن إفرازات الهرمونية تساعد على ظهور اضطرابات في شخصية الفرد إذا ازدادت عن معدلاتها، وهذا الخلل في وظائف الغدد يظهر تأثيره جليا على الحالة النفسية والعصبية للفرد، ويؤثر على سلوكه ويجعله غير سوي، غير أننا لا يمكن أن نهمل دور التنشئة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع في تعديل سلوك الفرد، إذا فتأثير الغدد الصماء يكون واضحا ومؤديا إلى التشرد إذا تواجدت معه عوامل أخرى .

1-2- العيوب الجسمية والعاهات: قد يظهر على الفرد بعض العيوب الجسمية التي يولد بها، أو بعض التشوهات الجسدية والإعاقات الجسمية نتيجة لبعض الحوادث المختلفة، كما وقد يصاب ببعض الأمراض المزمنة، وهذا ما يولد لدى الفرد إحباط والإحساس بالنقص وفي بعض الأحيان بالعجز، وإذا لم يجد المساعدة والتضامن الأسري أو يشعر أنه عالة على أسرته أو منبوذ من طرفها، فهذا قد يساعد البعض منهم على سلوك طريق التشرد والتسول للتخلص من تلك الضغوطات.

1-3- الخلل العقلي: ويقصد بها الحالات المرضية التي كشف عنها الطب العقلي، والتي تؤدي بالأفراد إلى القيام بممارسات غير مسؤولة وسلوكات غير سوية، ومن أهمها الضعف أو التأخر العقلي والغباء، حيث يتعذر على ضعاف العقول والأغبياء التكيف مع المواقف المختلفة على نحو ما يمر به العاديون، كذلك الفصام وهو تفكك الشخصية بحيث لا يوجد هناك ارتباط بين التفكير والانفعال والنشاط الحركي، مع الانسحاب من الحياة الواقعية إلى حياة العزلة والخيال، وهو محيط مناسب لنمو الكثير من الهلاوس في شكل معتقدات خاطئة ومناهضة للواقع، كذلك مرض البارانويا أو جنون العظمة، وهي تلك الحالات الشديدة التي تظهر عندها أوهام لها صفة الثبات والانتظام حول فكرة واحدة تسيطر على سلوك المريض، كذلك فقدان الذاكرة بكل أنوعه، وهذا ما قد يفسر وجود بعض الأصناف الجد منحرفة من المتشردين.

1-4- الأعراض النفسية: هي مجموعة المؤثرات الشعورية التي تؤدي إلى اختلال واهتزاز في الشخصية مما يجعل صاحبها مهيأ لارتكاب سلوكات لا سوية كالجنوح والتشرد والهروب، وقد حاول التحليل النفسي تفسير السلوك غير السوي والمنحرف باعتباره اضطراب، وبذلك ساعدت مباديء ومفاهيم هذا الاتجاه على فهم تركيب الشخصية، وقد قسم **فرويد** FREUD الشخصية الإنسانية إلى ثلاثة عناصر وهي **الذات الدنيا** le ça **والذات الوسطى** le moi **والذات العليا** sur moi حيث يرى أن أي اضطراب في وظيفة العناصر الثلاثة المذكورة يؤدي بالفرد للانحراف، ومن أهم الأمراض والأعراض النفسية التي تصيب الفرد نجد أعراض القلق والوسواس، الهيستيريا، الكبت والاكتئاب الحاد المزمن، الصراع النفسي، الشعور بالدونية، الحرمان العاطفي والشعور بالاغتراب.

2- عوامل أسرية: المؤكد أن العوامل الأسرية لها دور كبير في توجه الأفراد إلى التشرد، فهي تساهم بقوة في إتباع هذا سلوك ويمكن أن نشير إلى مجموعة من العناصر في هذا المجال:

2-1- التفكك الأسري: بكل أنواعه الطلاق، الغياب، الوفاة، ويمكن أن نضيف له كذلك إعاة الزواج وتعدد الزواج، وكذلك اليتم.

2-2- الجانب المادية للأسرة: انخفض أو انعدام مداخيل الأسرة، وتدهور قدرتها الشرائية ومستواها المعيشي، مشكل السكن سواءً بضيقه مقارنة بحجم الأسرة الكبير أو بنوعيته غير ملائمة كالسكن الهش.

2-3- الجانب الاجتماعي والتعاملي لأسرة: العنف الأسري وسوء المعاملة بين الأفراد، والتميز بين الأبناء، والانحرافات في الوسط الأسري كتناول المخدرات والدعارة، وسوء التربية والعقوق أي جحود الأبناء وعقوق الوالدين والنفور من أحدهما في كبرهما ومحاولة التخلص من أحدهما، كأن يقوم بعض الأبناء بطرد أبائهم إلى الشارع أو وضعهم في مراكز العجزة، كذلك غلبة بعض التقاليد والأعراف والقيم المتزمتة أمام بعض المواقف والسلوكات كالرفض وعدم تقبل بعض الأسر للمرأة المطلقة أو الأرملة، أو إجبار بعض البنات صغيرات السن على الزواج المبكر.

3- عوامل مجتمعية: هي العوامل التي تنبع من المحيط الاجتماعي سواء على مستوى المجتمعات المحلية أو على مستوى المجتمع ككل، ويمكن أن نقسمها إلى الجوانب التالية:

3-1- الجانب الاقتصادي: يتمثل خاصة في الفقر الذي يضرب جيوب الكثير من الأفراد وبالتالي لا يستطيع الأفراد توفير الحاجات الأساسية لهم ولأسرهم، والفقر يكون إما بعدم القدرة على العمل، أو بعدم توفر العمل، وهذا يقودنا إلى سبب أخر وهو البطالة المنتشرة بقوة في المجتمعات، من بين الأسباب كذلك في هذا الجانب أزمة السكن التي أدت إلى انتشار ونمو التجمعات العشوائية والتي تمثل أماكن تفريخ الانحراف وكذا التشرد.

3-2- الجانب الاجتماعي: الهجرة الريفية الحضرية والتي خلقت هجين اجتماعي في المدن، من خلال معايير وقيم وثقافات متعددة أي ثقافات فرعية، يمكن أن تؤدي إلى صراع وتصادم بين الأفراد، كما خلقت صراع بين الأجيال. كذلك غياب استراتيجيات واضحة ومدروسة ومسؤولة للحد من تغذية هذه الظاهرة، فالجهات الاجتماعية والسياسية تكتفي بتقديم بعض الخدمات للمتشردين، والمطلوب القيام بمبادرات استباقية للتجفيف منابع التشرد.

3-3- الجانب الأمني والبيئي: ونقصد بالجانب الأمني الحروب والصراعات المختلفة التي تجبر بعض الأفراد والجماعات على التشرد، سواء هذه الحروب أهلية أو دولية، كما أن الكثير من الصراعات العرقية

والطائفية والدينية تتحول إلى صراعات مسلحة أو عمليات قتل وتصفية مقصودة، والأمران هنا يرتبطان بانعدام الأمن.

أما الجانب البيئي فهو الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية وما تخلفه من أضرار بالطبيعة مما يجبر الأفراد والجماعات على التشرد مثل الجفاف والتّصحر والفيضانات والزلازل.

ويمكن أن نعرج لرؤية الأمم المتحدة لعوامل المؤدية للتشرد لفئة من المتشردين، حيث أنه في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن الأطفال المتشردين جاء فيه؛ فيما يخص أسباب تشردهم ما يلي: "وتشمل عوامل أخرى للتشرد فيروس نقص المناعة البشري المكتسب(الإيدز) والممارسات الضارة من قبيل الزواج المبكر والقسري، والكوارث الطبيعية والحروب، ويمكن فهم هذه العوامل إلى جانب حالات المعاناة من العنف والإيذاء والإهمال، ضمن إطار من العوامل التفاوت الكبير في الدخل وضعف السياق الاجتماعي والاقتصادي ونقص الرعاية الاجتماعية"[26].

ثالثا: تصنيف التشرد والمتشردين.

يمكن تصنيف التشرد والمتشردين من جوانب كثيرة وأبعاد متعددة سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، أمنية، واقعية وحضرية.. نلخصها فيما يأتي:

1- تصنيف التشرد والمتشردين حسب الأمم المتحدة (التشرد المحمي): تعتمد الأمم المتحدة في تقسيمها للمتشردين دوليا على الأبعاد السياسية والاجتماعية والقانونية، وعلى مباديء حقوق الإنسان، والملاحظ أن هذا التقسيم يركز أكثر على التشرد الجماعي أو الجماعات في ظروف اجتماعية وسياسية واجتماعية صعبة عادة تكون استثنائية وظرفية، وليس على التشرد الفردي المعروف لدى بعض الأفراد في كل المجتمع في ظل عوامل أخرى متجذرة، وعليه فقد قسمت الأمم المتحدة التشرد إلى قسمين: التشرد الداخلي والتشرد الخارجي، أي داخل وخارج الوطن.

1-1- المشردون خارجيا (اللاجئون): اللاجيء هو الفرد أو الشخص الذي يضطر نتيجة الظروف والأوضاع الصعبة والخطيرة سواءً أمنية بسبب الحرب والنزاعات المسلحة أو سوسيواقتصادية كالمجاعة والفقر المدقعة، أو سياسة ثقافية كالصراعات الطائفية وعمليات التطهير العرقي والديني، أو طبيعية نتيجة الكوارث والمخاطر العظمى التي تمس بالبيئة والطبيعة؛ طبيعيا كالفيضانات الكبرى والسيول العارمة والزلازل وثوران البراكين والتصحر، أو بتدخل الإنسان كانبعاث الإشعاعات النووية والمواد الكيماوية التي تدمر الطبيعة وتجبر السكان على مغادرة مناطقهم وسكناهم، ولقد عرّفت الأمم المتحدة اللاجيء في نص المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين على أنه "أي شخص يوجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض إلى الاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو أرائه

السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد"[27].

فاللاجئون هم الأشخاص الذين اضطروا نتيجة القهر والكدح والاضطهاد ترك موطنهم الأصلي ومجتمعهم إلى أوطان ومجتمعات أخرى" فاللاجئون هم الذين لم يعد في استطاعتهم الاستظلال بحماية حكوماتهم"[28]، قد يرجع هذا إلى ضعف السلطات، وبالتالي لا يكون بإمكانها حماية مواطنها من الاعتداءات والانتهاكات التي تنفذها جهات أو عصابات أو طوائف أو منظمات إجرامية، أو يرجع لأن هذه السلطات هي التي تقمع هؤلاء المواطنين وتنتهك حقوقهم وأعراضهم وتُبيدهم، وهذا ما يحدث مع كثيرٍ من الأنظمة القمعية في كثير من دول العالم الثالث، ولذا "فقد وسعت صكوك اللاجئين الإقليمية في إفريقيا وأمريكا الوسطى من تعريف لفظة لاجيء، ليشمل الأشخاص الذين فروا من بلدهم، لأن حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم، قد تعرضت للخطر من جراء العنف المعمم والعدوان الخارجي والنزعات الداخلية وانتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع، أو غير ذلك من الظروف التي تكون قد أخلت خللا جسيما بالنظام العام"[29].

1-2- المشردون داخليا (النازحون): المشردون داخليا هم الأشخاص أو الأفراد الذي اضطرتهم أوضاع وظروف أوطانهم ترك مناطقهم الأصلية، والنزوح إلى مناطق أخرى في أوطانهم أكثر أمننا واطمئنان وراحة، و"تعرّف «**المباديء التوجيهية بشأن التشرد الداخلي**» المقدَّمة من ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا إلى لجنة حقوق الإنسان في عام 1998، المشردين داخليا بأنهم: الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين أكرهوا على الفرار أو ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك ولا سيما نتيجة أو سعيا لتفادي آثار النزاع المسلح أو حالات العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان والذين لم يعبروا حدا دوليا معترف به من حدود الدولة"[30].

ولم يشر هذا التعريف ولا هذا المفهوم إلى المتشردين في المجتمع في الحالات العادية نتيجة بعض التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويؤكد على التشرد نتيجة الحروب والكوارث المختلفة التي تصيب المجتمعات في فترات معينة، ولذا فإنه في المبدأ السادس من مبادئء الحماية من التشرد جاء فيه[31]:

1- يجب أن يكون لكل إنسان حق في أن يحمى من التشريد التعسفي من مسكنه أو من مكان إقامته العادي؛

2- حظر التشريد التعسفي يكون:

- عندما يرتكز على سياسات الفصل العنصري أو التطهير العرقي أو الممارسات المماثلة الهادفة إلى تغير التركيبة الإثنية أو الدينية أو العرقية للسكان المتضررين أو الناتجة عن ذلك التغير؛

- في حالات النزاع المسلح ما لم تتطلبه أمن الأشخاص المعنيين أو تحتّمه أسباب عسكرية؛
- في حالات المشاريع التنمية الواسعة النطاق التي لا تبررها مصالح عامة ملزمة؛
- في حالات الكوارث ما لم تتطلب سلامة وصحة الأشخاص المتضررين جلاءهم؛
- وعندما يستخدم كأداة للعقوبة جماعية؛
- لا ينبغي للتشرد أن يدوم مدة أطول مما تقتضيه الظروف.

2- التشرد حسب التقسيم الاجتماعي: حسب هذا التصنيف التشرد ينقسم إلى قسمين أو صنفين مختلفين وكل صنف ينطلق من عوامل واعتبارات خاصة به وهما[32]:

2- 1- التشرد الأولي (الابتدائي): Vagabondage élémentaire وهو الناتج عن الخراب أو الاضطرابات الطبيعية كالفيضانات، المجاعات، موجات القحط والجفاف، والحرائق، والزلازل، الأمراض والأوبئة، وكذلك الحروب أو اضطرابات كبرى أخرى اجتماعية. فهذا النوع لا يرتبط مباشرة بالبنية أو تنظيم المجتمع إنما يظهر كنتيجة حتمية للكوارث والمتغيرات غير المتوقعة".إذا هذا النوع لا يرتبط بالتغيرات التي تمس البناء الاجتماعي وأنساقه الاجتماعية، إنما يرتبط بالنكسات الكبرى للمجتمع.

2-2- التشرد البنائي: Vagabondage structural هو نتاج مباشر للبناء وللنظم أو مؤسسات المجتمع، مثل جماعات المنفية، والمتخلين عنهم، أو المتشردين لأسباب دينية أو سياسية أو اقتصادية والبطالين في مجتمع فرداني وتنافسي، فيمكن أن تكون للتشرد قاعدة سياسية وقانونية أو الدينية أو اقتصادية". إذا هذا النوع يرتبط بالأنساق الاجتماعية للمجتمع والتغيرات والتحولات التي تحدث بها وبالبناء الاجتماعي.

3- تصنيف التشرد والمتشردين حسب بعض المختصين والباحثين: لقد حاول بعض الباحثين والمختصين تصنيف المتشردين إلى أصناف وفئات اجتماعي متباينة ومن هؤلاء نجد:

3-1- تصنيف "ألكسندر فكسلير" Alexandre VEXLIARD: الباحث في علم النفس الاجتماعي "**ألكسندر فكسلير" Alexandre VEXLIARD** في أطروحته حول التشرد يجمع المتشردين في خمس فئات هي[33]:

- المتشردين العرابيد **les clochards**، وهم ثلاث أصناف: ضحايا البؤس، المنحرفون و(الفلاسفة) **Cynique**)*،
- الأشخاص بدون مسكن ضحايا أزمة السكن؛
- المتسولون والمنحرفون؛
- العامل المناسباتي **Le travailleur occasionnel**؛

- المرضى النفسانيون (السيكوباتيون) **les psychopathes**.

ويظهر أن الباحث "**ألكسندر فكسلیار**" يحدد أصناف التشرد استنادا إلى ثلاث أبعاد؛ البعد المادي المتمثل في السكن والعمل، البعد السلوكي الانحراف والتسول، والبعد الصحي وهو المرض النفسي والعقلي. ولذا فهو يقصي ويبعد صفة التشرد من بعض الفئات الاجتماعية والمهنية الخاصة، ويستثني هذه الفئات ولا يعتبرها من أصناف التشرد، "فمن بين الهائمين والشاردين **les errants** غير المتشردين نجد: البدو الرحل، العمال المهاجرين، والعمال الموسمين"[34].

3-2- تصنيف " نالس أندرسون" Anderson NELS: بالنسبة للباحث "**نالس أندرسون**" **Anderson NELS** في أعماله سنة 1929 فيجمع المتشردين في ست فئات[35]:

- العمال الموسميون؛
- الهوبو le hobo، العمال المهاجرون؛
- المهاجرون، لكن بدون عمل؛
- الملازمون البيت أو الرجل الماكث بالبيت(الداريون) Les casaniers (Homes-Guard)
- المتشرد العربيد le clochard؛
- المتشردون، المرتبون في مرتبة السبعة وأربعون في القسم الفرعي؛ (هذا تقسيم خاص بالباحث)

يجب مراعاة السياق الاجتماعي والتاريخي الذي وضع فيه هذا التصنيف، ونلاحظ أن الباحث يركز أكثر على مفهوم العمل، وغياب هذا المفهوم يظهر جليا في الفئات الأربعة الأولى.

4- التصنيف العام للتشرد والمتشردين: في المجتمع الجزائري والمجتمعات العربية الأخرى لا يظهر أن هناك فئات تنحدر من التشرد، وليس هناك أصناف للمتشردين؛ فالمتشرد هو متشرد وفقط مهما كانت صفاته ومميزاته فهو صنف واحد، وهذه النظرة نجدها عند العامة كما نجدها لدى أغلب الباحثين المهتمين بدراسة هذه الظاهرة، فتصنيف المتشردين إلى أصناف وفئات معينة على أساس خصائص ومميزات محددة غير معترف به (على حد ما توصلنا إليه من خلال أبحاثنا في هذا المجال)، حيث يركز أغلب الباحثين في تصنيفاتهم على السن والفئات العمرية أو على الجنس؛ تشرد الأطفال أو الأحداث، تشرد المسنين، تشرد النساء، لكن الأمر يختلف في المجتمعات الغربية والأبحاث الأكاديمية الأجنبية، حيث تعتمد تصنيف المتشردين إلى أصناف وفئات ذات صفات خاصة ومتباينة تشكّلت من خلال أبعاد اجتماعية تاريخية، إيديولوجية، ثقافية، اقتصادية وغيرها، وعلى هذا الأساس يمكن أن نجد من بين المتشردين الأصناف التالية:

4-1- أشخاص بدون مأوى sans-abri (sans-logis): تعني أشخاص وأفراد ليس لهم مأوى يؤويهم أو سكن يعيشون فيه مهما كان نوع وصفة هذا السكن، "إن شخص بدون مأوى (sans-abri) شخص ليس له سكن"[36]، وقد ظهر هذا المفهوم في أوربا وخاصة في فرنسا نتيجة أزمة السكن التي عانتها في فترات معينة، "فيبدو أن مفهوم بدون مأوى ظهر بعد الحرب العالمية الثانية في 1946، مع أوائل أعمال حركات "**سكواترس**" squatters (محتلي المساكن الشاغرة المبرمجة للهدم) في **مارسيليا**"[37]، وتَعَمَمَ استعمال هذا المصطلح في وسائل الإعلام في المناسبات التي تتحدث فيها عن أزمة السكن وعن الفئات الاجتماعية المحرومة من السكن والتي تعيش في العراء، ومن ثمة استخدمه الباحثون وخاصة الباحثون الاجتماعيون في مختلف الأبحاث المتعلقة بهذه الظاهرة.

قد يظهر أن المصطلح يعبر عن أزمة السكن ومشكلة الذين يبتون في الشوارع ومداخل العمارات والحدائق وفي الوديان والقناطر وربما الكثير منهم عن طوعية، لكن الأمر أعمق من غياب السكن والمأوى، فهو غياب تلك القدرات المالية لتوفير سكن له ولعائلته سواء بشرائه أو كرائه أو غير ذلك، "فعبارة بدون مأوى تعكس قبل كل شيء حقيقة سوسيواقتصادية، وليس بالمعنى اللغوي للمصطلح، بمجرد أن تحرم من سقف بيت، إذا بدون مأوى كل شخص غير قادر على ضمان مسكن دائم له ولأسرته"[38]. فهي تعبر عن الظروف المادية والاجتماعية المنهارة لأفراد يعيشون البؤس، "بدون مأوى كلمة تزن بكل ثقلها معنى المصير التعس المرتبط بالفقر المزمن"[39].

4-2- أشخاص بدون مسكن قار(ثابت) (SDF) sans-domicile-fixe : يركز هذا المفهوم على وجود المسكن وثبوته، من حيث تشكّل المصطلح يبدو أنه يعود إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، "ظهر مصطلح بدون مسكن قار**SDF** في 1860"[40]، أما من حيث المفهوم فقد عرف تحديدات متوالية سمحت للمصطلح للظهور مرات أخرى ليواكب التغيرات السوسيوثقافية في المجتمعات خاصة الغربية، وعلى الأخص منها المجتمع الفرنسي على اعتبار أن أصل المصطلح يعود للغة الفرنسية، حيث " فيما يخص الأشخاص بدون مسكن قار **SDF** المفهوم جِدُ حديث. حسب ما يبدو بداية من شتاء 1985/1984، وبسبب قساوته الاستثنائية، اكتشفت فرنسا هذه الشريحة التي تموت من البرد في الشوارع"[41]، ففي هذه الفترة أخذ استعمال هذا المصطلح مرة أخرى في الأوساط الاجتماعية والإعلامية للدلالة على فئة من المجتمع تعيش في البؤس، رغم أن هذا المصطلح قد أشارت إليه التشريعات المتتالية السابقة، حيث أن "مفهوم بدون مسكن قار **SDF**، تم التعرض إليه من قبل قانون 16 جويلية 1912، المعدل من قبل قانون 3 جانفي 1969، الذي يحدد ثلاث فئات:

- الأشخاص الذين يزاولون نشاطات حرة ومستقلة متنقلة؛

– الأشخاص الذين يزاولون نشاطات متجولة بصفة أجراء، إما يعملون في ورشات كبرى، لكن يقيمون باستمرار في بيوت متنقلة des Caravanes، وإما يمتلكون موارد مالية منتظمة تضمن شروط العيش العادي؛

– باقي البدو الرحل"[42].

فالمصطلح كان يستعمل في الأول للدلالة على حالات استثنائية تكاد تكون منعزلة، لكن تطور مفهومه في خضم التطورات الاجتماعية المتعاقبة، "فمفهوم بدون مسكن قار (**SDF**)، بُنِيَ اجتماعيا انطلاقا من فئة غير متجانسة من المجتمع، أين كان هذا المفهوم لا يدل إلا على حالة واحدة، لكن بسبب تداول هذا المصطلح (**SDF**) فإن هذه الفئة من المجتمع تحوّلت من حالة انتقالية أو ظرفية إلى حالة دائمة أو مهيكلة"[43].

إلى أن هذا المصطلح يبقى ذا مدلول عام مرتبط بوجود المسكن، "الصيغة العامة التي تعرّف الشخص بدون مسكن قار**SDF** هي في الأصل«بدون مسكن ولا إقامة ثابتتين (قارتين)»، يوجد شرط مضاعف؛ الإقامة هي المكان الذي يسكنه الشخص فعليا لفترة معتبرة"[44].

إن غياب المسكن وعدم ثبوت الفرد للإقامة في مسكن ومكان واحد، قد يرجع في الغالب إلى الضعف المادي ونقص الموارد المالية، وكذا غياب الانسجام والترابط والتكافل الاجتماعيين، ولذا فإن "الشخص بدون مسكن قار**SDF**؛ هو شخص اقتصاديا غير قادر على ضمان إيوائه ومعيشته على المدى البعيد، وهو الذي يجد نفسه وحده وغير مُتَضَامن معه من طبقته السوسيوثقافية الأصلية (التي ينتمي إليها)، وكذلك هو فقير وبائس"[45]، إضافة إلى المعاناة الاجتماعية القاهرة فإن ثمة معاناة نفسية مزمنة تعيشها هذه الشريحة من المجتمع، "فالأشخاص بدون مسكن قار **SDF**، هم كذلك على العموم الأشخاص بنفسية هشّة، قليلو التأهيل مهنيا، وليسوا بأُميين"[46].

وخلاصة القول وإن كانت أصول هذا المصطلح تعود إلى التشريعات فقد عُمِمَ وأصبح يستعمل بصفة دائمة من طرف جميع المهتمين بهذه الظاهرة وحتى العوام من الأفراد، "فلقد رأينا أن استعمال مصطلح الشخص بدون مسكن قار**SDF** ترجع إلى التعريف التشريعي. وهذا هو التعريف الذي يستعمله جامعي التقارير حول تطور الحياة اليومية للأشخاص بدون مسكن قار **SDF**"[47]. والأكيد والمؤكد "أن مفهوم الأشخاص بدون مسكن قار**SDF**، يتعين الأخذ بالحسبان غياب المسكن غير الأكيد والثابت، إذا يشترط وجود المسكن وثبات المسكن"[48].

4-3- المتشرد العربيد* le clochard: في الغالب وعند سماع هذه الكلمة يتبادر للأذهان صورة نمطية لشخصية أو شخص غير لائق المنظر متسخ الجسم واللباس، منحرف وغير سوي السلوك، يتسكع

ويبيت في الشوارع والأزقة، وغالبا بجانبه قارورات الخمر وثَمِلٌ مداد الليل والنهار، الفضاضة التي يوحيها هذا المصطلح نابعة من الدلالات التي تُسْتَلهم من الصفات والمميزات التي يتصف بها هذا الشخص، فـ"**ألان متو Alain METTEAU** لاحظ أنه في سنوات السبعينيات، عاد مصطلح المتشرد العربيد(clochard) للظهور محطما ألفاظا سوقية (argotiques) كانت سائدة آنذاك، مثل: **ريبارد** (ripards)، **تير–لاين** (tire–laine)، **تران–بات–بيلون**(pilon–patte–traîne)، **بي–دو– بيش**(pied–de–biche)"[49] ، هذه كلمات منحطة مستنبطة من الواقع الاجتماعي العامي لتلك الفترة، أطلقت على هذه الفئة من المتشردين احتقارا وإذلال لهم، والتصقت عديد المكَنيَات الهابطة والسيئة بهؤلاء الأشخاص حتى استقر الأمر عند هذا المصطلح، "فمجتمع المتشردين العرابيد لا يشكل مجموعة اجتماعية، فكلمة أو اصطلاح المتشرد العربيد clochard تصنيفٌ و نعتٌ ملصق بمجموعة غير متجانسة من الأشخاص"[50].

فهذا المتشرد ليس بمتشرد عادٍ بل يتميز ببعض الخصوصية وقد تصل إلى أقصى درجات الانحراف، "فالمتشرد العربيد (clochard) هو شخص رفض الحياة العادية، وأختار نمط حياة منحرف"[51]، إضافةً إلى تميزه بالانحراف فهو لا يستطيع توفير ما يحتاج إليه إلا بأساليب ملتوية ومخادعة، وبطرق مهينة أو فضة، يفضل أن يكون في المدن والمناطق الحضرية الكبرى، "فالمتشرد العربيد (clochard) شخص في الوسط الحضري، من دون عمل وبدون مسكن، يعيش على التسول والاحتيال"[52].

ويطرح "**باتريك كابوريو**" Patrik GABORIAU تعريفا أكثر ليونة، حيث يقول: "المتشرد العربيد (clochard) يعرّف بمكان عيشه، بالنسبة إليه المأوى يطرح مشكلا. في جانبه السلبي؛ هو شخص لا يملك حيزا خاصا معروفا، وفي جانبه الايجابي؛ هو الذي يعيش في الأماكن العامة"[53]، فالجانب الايجابي ربما لأنه يعيش في الأماكن العامة أين يمكن الاختلاط بالآخرين، وهذا مالا يجعله منعزلا تماما اجتماعيا، فهذا التعريف ركز على المأوى وأغفل جوانب أخرى كالسلوك.

أما بعض الباحثين والمهتمين بالموضوع يربط هذا الصنف من المتشردين بعامل السن والجنس، حيث لا يصل المتشرد من الرجل إلى صنف ومرتبة العربيد إلا بعد مرحلة الكهولة، أي أن المتشردين العرابيد هم كهول أو شيوخ، "فيتعلق الأمر بغالبية الرجال الذين يبدؤون هذه التجربة في سن ما بين 35 و45 سنة، والذين فقدوا صلتهم مع أسرهم وأصدقائهم، ولا حياة اجتماعية لهم، بحيث أن المتشرد العربيد clochard لا يربط إلا نادرا وبطريقة جزئية علاقات مستقرة مع الرجال، ومع الأشياء، والأماكن. يموت بصفة فجائية في الشوارع أو بعد إقامة وجيزة بالمستشفى"[54].

ومن كل ما سبق يمكن أن نقول أن المتشرد العربيد (clochard) هو متشرد رجل كهل أو شيخ يعيش في المناطق الحضرية والمدن الكبرى، منحرف وغير متكيف اجتماعيا، ويسترزق باستعمال الاحتيال والخداع.

4-4- المتشردون الهاربون Les Fugueurs: الهارب هو الفرد الذي يقوم بعملية الهروب من البيت الأسري أو من أوساط اجتماعية وأماكن أخرى يقيم بها، بفعل عوامل ذاتية ونفسية أو اجتماعية متعددة، والهروب "هو سلوك يتخذه الفار للفرار من مشكلة معينة أو حالة من الصراع، وهو مغادرة للمكان الذي يمكن أن يكون فيه، مثل البيت أو المدرسة أو العمل، الذهاب للتسكع لمدة ساعات، أو الذهاب للأماكن المفضلة إليه"[55]، قد لا يرتبط الهروب فقط بمغادرة البيت الأسري بل يتعداه إلى مغادرة أمكان أخرى أَلِفَ الفرد العيش فيها، "حسب منجد **روبرت الصغير** le petit robert الهروب هو الفرار من المكان الذي يعيش فيه اعتياديا"[56]، وأكثر من ذلك فيشترط لتحقق الهروب أن يكون بصفة إرادية وبرغبة من الفرد الهارب لا أن يكون قصريا وإجباريا بفعل أفراد وجهات أخرى لها سلطة أقوى، وبالتالي يصبح ذلك الأمر طردا وليس هروبا، لأن "الهروب مغادرةٌ فعليةٌ للشخص اختياريا؛ المسكن الأسري أو كل الأوساط الأخرى الحاضنة له(أسرة بديلة، ملجأ جماعي، مركز إعادة التأهيل..) بدون إذن من الشخص الذي يضمن رعايته، وهذا على الأقل لليلة واحدة"[57]، ويكون الهروب بدوافع نفسية وعوامل اجتماعية، ولهذا يرى **مرسلي** Marcelli و **براكوني** Braconnier أن "الهروب عبارة عن ذهاب غير مألوف ومفاجيء وعنيف، ويكون في معظم الأحيان فرديا محدودا زمنيا دون هدف، وغالب ما يتم في الصراع مع الأسرة أو المؤسسة التي ينتمي إليها الهارب"[58]. فالخلفية الاجتماعية مع كثير من المعاناة التي عاشها هذا الفرد في بيئته الأصلية تلهمه فكرة الهروب واختيار هذا الطريق الذي مآله التشرد لا محال، "بالنسبة لعديد الأشخاص الذين عايشوا تجارب عائلية غير موفقة أو وضعوا في مؤسسات خاصة، الشارع يمثل فضاء للحرية، ومكانا هامشيا ينمون فيه أنفسهم، يرى الشارع كنمط حياة حيث لا يجد فيه لا ضغوطات ولا مسؤولية"[59]، فالهروب إلى الشارع في اعتقاد الهارب هو السبيل لتحقيق ما عجز عن تحقيقه في حياته الاجتماعية الأصلية، وهو ليس فقط الذود بنفسه من المتاعب والمشاكل والضغوطات في وسطه الاجتماعي الذي عاش فيه، وإنما كذلك البحث عن تحقيق طموحات وأمال مفقودة "فالهروب يستجيب عموما لمختلف الحاجات الأساسية: الحرية، التثمين، الخبرة، الفرار، وبحث عن الهوية أو الاستقلالية الفردية"[60]، فنتيجة المعاناة السابقة والتجربة المرة في بيئته الأصلية يحاول أن يفر إلى مكان أخر قد يخفف عنه القليل من هذه المعاناة فيكون مستقره الشارع، "فالشارع يستطيع أن يحقق له استراحة مؤقتة مقارنة بالتجارب السلبية التي عاشها في الأماكن الأخرى: أسرة، مدرسة، مركز إيواء، العمل،..."[61]، وبعد الانغماس في التشرد واستألاف حياة الشوارع فإن النظرة للحياة تتغير والأمل في

التخلص من الصعاب والمعاناة تتبدد، "فمن خلال مغامراتهم في الشارع، تتذبذب نظرتهم بين الحرية والرغبة في مغادرة هذا الوسط الذي جلب لهم المشاكل والأضرار عديدة "[62].

في السابق كانت هذه الفئة من المتشردين ترتبط بالأبناء والمراهقين الهاربين من البيت الأسري خاصة، أما الآن فالهروب ظاهرة مست كل الشرائح العمرية؛ أطفال، مراهقين، شباب، كهول وشيوخ من الجنسين ذكورا وإناثا، فنجد الأطفال والمراهقين الهاربين من قسوة أوليائهم ومن سوء معاملتهم في المحيط الأسري، ونجد الزوج أو الأب الهارب الذي يهرب من المشاكل الاجتماعية ومن تحمل مسؤولياته اتجاه أسرته، والزوجة أو الأم التي هربت من قهر زوجها وأهلها ومن الأزمات والمشاكل الأسرية. ويرى **لورينغ** Loring أن "الميزة الأساسية لهذه الفئة هي علاقاتها القاسية مع الأسرة، لدرجة أن التنبؤ بعودتها إلى البيت ضعيف جدا، حيث تمتد فترة بقائها في الشارع من شهر إلى سنوات"[63]، ويمكن أن يعود بعض الهاربين إلى البيت الأسري إذا تحسنت الأوضاع وصوبت الأخطاء وتم تدارك العوامل المسببة للهروب، وخاصة الأطفال والمراهقين في وجود اهتمام وبحث من طرف أسرهم.

4-5- المتشردون بالهوية: نقصد بالمتشردين بالهوية في المقام الأول الأفراد مجهولي النسب؛ والذين لا يعرفون أصولهم ونسبهم، وليس لهم هوية ولا انتماء أسري، وأغلبهم قد تربوا وكبروا بمراكز الطفولة المسعفة أو بالتبني والتكفل من طرف أسرة بديلة، والكثير منهم وجد نفسه في الشارع بعد فترة؛ عند بلوغهم سن معينة سواء بالتخلي عنهم من طرف الأسر المتَكفِلة بهم أو طردهم من تلك المراكز التي تتكفل بالأطفال.

ويطلق على الفرد مجهول النسب عدة تسميات سواءً مستمدة من الشريعة الإسلامية أو من القوانين المختلفة أو من الواقع الاجتماعي، وأغلبها تنسب إلى الأطفال حديثي الولادة ليكبر وتكبر معه هذه الأسماء بكل ما تحمله من ألام نفسية واجتماعية تلازم الفرد مدى الحياة، ومن بين هذه الأسماء اللقيط، الطفل غير الشرعي؛ ولقد أوصانا ديننا الحنيف برعاية هذه الفئة، وإدماجها في المجتمع باعتبارهم أفرادا من أفراده، وذلك على أساس الأخوة في الدين لقوله تعالى: ﴿...**فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم**...﴾[64].

ويواجه الطفل مجهول النسب مجموعة من النعوت القدحية كابن الزنا وابن الحرام وابن السبيطار، المدنس وغيرهم، والتي تعمق جراحه وتمدد عزلته وآلامه النفسية والاجتماعية، فلاشك أن موضوع مجهولي النسب يأخذ مكانته الاجتماعية ضمن تصنيف الأقليات المهمشة، علما بأنه يأخذ أدنى مرتبة اجتماعية بالنسبة للإقصاء والتهميش.

إذا مجهول النسب متشردٌ بالهوية، لأنه يجهل هويته ونسبه، ومن الناحية المدنية والقانونية لا يملك الوثائق التي تحدد هويته واسمه ولقبه الذي يفترض أن يستمده من أبيه، وفي هذا المجال هناك صور أخرى للمتشردين بالهوية الذين لا يملكون الوثائق التي تحدد انتماءهم إلى مجتمع أو دولة ما، " Un

clandestin est une personne sans papier"، وهذا ما يعرضهم إلى المعاناة الشديدة والمضايقات المتكررة والخوف الدائم والمستمر، ومن بين هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين في بلدان غير بلدانهم التي يحملون جنسيتها، وفي مجتمع غير المجتمع الذي ينتمون إليه أصلا؛ المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة والعرب وغيرهم في الدول الأوربية، وحتى بعض الأفارقة المقيمين بصفة غير شرعية في المجتمع الجزائري، كما يمكن أن نشير هنا إلى بعض الأقليات أو الإثنيات التي تُحرم من وثائق هويتهم لعدم الاعتراف بهم كمكون ومنتمي للمجتمع، على غرار أبناء الزوج الأجنبي المتزوج بلبنانية الذين ليس لهم الحق في الحصول على الجنسية اللبنانية مطلقا.

رابعا: بعض ميزات وسلوكات المتشردين: في الغالب يتميز المتشردون عن الأفراد العادين ببعض الميزات والسلوكات الخاصة فرضها الواقع الذي يعيشونه بكل مرارته وقساوته، لكن يبقى هذا الأمر نسبي قد لا يمكن إسقاطه على كل الحالات، ويمكن أن نذكر هنا ما يلي:

1- المظهر السيء للمتشرد: ونقصد بذلك ملابسه الرثة وغير نظيفة في العادة، كذلك جسمه المتسخ الذي قد تنبعث منه روائح كريهة نتيجة عدم استحمامه لمدة طويلة، فالمتشرد بحكم بقائه في الشارع نهارا ومبيته فيه ليلا يتعرض لكل أنواع الأوساخ المتواجدة هناك، وليس بإمكانه الاغتسال ولا تنظيف ملابسه، فليس له مكان ليقوم فيه بذلك، وليس له ملابس نظيفة أخرى تتيح له تغير تلك المتسخة، ورغم ذلك قد نجد البعض من المتشردين من يحاول المحافظة على مظهره بنظافة ملابسه وجسمه عندما تتاح لهم الفرصة أو الإمكانية لذلك.

2- نحافة الجسم وهزالته: يفقد المتشرد مع مرور الوقت الكثير من وزنه وحتى من قوته، وهذا نتيجة سوء التغذية وقساوة الظروف المناخية من بردٍ وصقيعٍ في فصل الشتاء، وحرارةٍ شديدةٍ في فصل الصيف في ظل قلة الإمكانيات التي قد تساعده في التغلب على ذلك. وهذا الأمر يُظهر لدى الكثير منهم أعراض الشيخوخة والهوان رغم عدم بلوغهم هذه المرحلة.

3- الاتكالية والقعود: في الكثير من الحالات يقتنع المتشردون بعدم جدواهم وقدرتهم على العمل، وأن المجتمع وباقي الأفراد العاديون لا يمنحونهم أي فرصة لمزاولة أعمال معينة تَدُرُ عليهم بعض الأموال، فالحصول على العمل أول خطوات إعادة الاندماج في المجتمع، هذا الاقتناع يكرس لديهم الاعتماد على الآخرين لتوفير القليل الذي يحتجون إليه في يومياتهم، وهذا سواءٌ باستعطاف الآخرين أو من خلال مبادرات الآخرين لمساعدتهم.

4- انعدام الطموح والأمل: الخلفية الاجتماعية للمتشرد بكل سلبياتها وحياة التشرد بكل معناتها، تقتل لدى المتشرد الطموح نحو الأفضل، فأغلب المتشردون تجدهم يائسون ومنهارون نفسيا، لا طموح لهم

خاصة المتشردون الذين عاشوا لفترات طويلة حياة التشرد وألفوا هذا النمط من الحياة، فلا أمل لهم في حياة أفضل ولا طموحات لهم ولا حتى أحلام يحلمون بها ويتمنون تحقيقها.

5- تفضيل العزلة: لا نقصد بالعزلة العيش بمعزل عن باقي المتشردين، بل العزلة تجنب الاختلاط الكثير مع الأفراد العادين، فالمتشرد يشعر بتلك النظرة الدونية من الآخرين، لذا أغلب المتشردون يحاولون الابتعاد عن باقي الأفراد ويتجنبون الاحتكاك بهم، ويستثنى هنا حالات طلب المساعدة أو الحصول عليها، لكن أن يقترب المتشرد ويحتك ويتفاعل ويتجاوب مع الأفراد العادين فهذا نادرا.

6- العنف والعدوانية: الظروف القاسية التي عاشها ويعيشها المتشرد تولد لديه هذين الخصلتين؛ الاجتماعية والنفسية، فالمتشرد يخاف ولا يثق في كل من حوله سواء أفراد عادين أو متشردين، وربما الخبرات والتجارب التي مر بها سمحت له بتطوير هذا المكانيزم الدفاعي الذي يستعمله للدفاع به على نفسه من أخطار الآخرين، ليتحول مع مرور الوقت إلى أسلوب اعتيادي، وصفة ثابتة تلازمه، فهو يشعر أنه يعيش في عدوان مستمر يجب مقابلته بدفاعات متكافئة أو أقوى.

7- التعرض للأمراض الجسمية والنفسية: المتشرد ومع استمرار الأوضاع السيئة التي يعيشها يتعرض إلى عديد الأمراض سواء النفسية أو الجسدية المؤقتة منها أو المزمنة، فبيئة المرض جد متوفرة في حياة الشارع، من سوء التغذية، وقساوة المناخ، وغياب التكفل والإمكانيات فيظهر الانطواء النفسي، ومرض السعال، والحمى بأنواعها، والسل، ومرض فقر الدم (الأنيميا)، والجرب وتسممات غذائية نتيجة تناول أغذية فاسدة وغيرها من الأمراض.

8- السلوكات المنحرفة: بيئة التشرد تهيء للمتشرد الظروف العامة للقيام بسلوكات منحرفة وجانحة، فكثير ما يلتصق الانحراف وممارسات غير سوية بالمتشردين، هذا ما شكل صورة نمطية عن تصنيفهم ضمن فئات المنحرفين، لكن رغم ذلك هناك الاستثناء الذي يصنعه بعض المتشردين والذين قادتهم ظروفهم القاسية إلى التشرد لكن رغم ذلك لم ينخرطوا في المجال الانحراف. فالمتشرد بحكم الحرية المطلقة التي يشعر بها، وهي الحرية من القيود الاجتماعية بقيمها ومعاييرها، والحرية من المسؤوليات المختلفة الأسرية والقانونية وغيرهما، وبحكم الفراغ الوجداني والفراغ النفسي والفراغ الاجتماعي وحتى الفراغ الزمني أي (له وقت فراغ كبير؛ بل وقته كله فراغ)، يتوجه ويمتثل عن طوعية أو مجبر من طرف الرفاق المتشردين إلى السلوكات المنحرفة المختلفة، وهي كثيرة ومتعددة مثل تناول الكحول والمشروبات المسْكِّرة والإدمان عليها، وتعاطي والإدمان على المخدرات والعقاقير والأدوية وحتى بعض المواد الكيميائية كاللصاق (الغراء) ومشتقات بترولية الخطيرة المهلوسة والتي تُفقد الوعي، وحتى الاتجار بها وبيعها، كذلك السرقة والنشل والاعتداء على ممتلكات الغير بالتخريب والإستلاء، وكذلك الاعتداء على الأفراد جسديا وبالأسلحة

البيضاء المختلفة وحتى ارتكاب جرائم القتل، وكذلك الممارسات أو الانحرافات الجنسية كالاغتصاب والبغاء والجنسية المثالية (ويبقى هذا الأمر نسبي وليس مطلقا).

خاتمة:

إن الحقيقة التي لا يمكن أن نختلف عليها هي أن التشرد في أي المجتمع ظاهرة اجتماعية بارزة ومتجذرة، عريقة عراقة المجتمع ومستفحلة ونامية نمو وتطور هذا المجتمع، بآلياتها المتجددة وأشكالها وأنماطها الجديدة، فلم تعد فقط مجرد نتيجة لتلك العوامل التقليدية كالبؤس والحرمان، وإنما أصبحت مع ما عرفته المجتمعات من تغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية وحضرية وقيمية، نتيجة حتمية لعوامل ومتغيرات متعددة الجوانب والأبعاد والمتداخلة فيما بينها.

وفي ظل تطور تلك العوامل وتنوعها وتشابكها عرف التشرد نموا كبيرا ومستمرا، وبهذا ارتقت ظاهرة التشرد من مجرد ظاهرة اجتماعية إلى مشكلة اجتماعية عويصة ومعضلة كبيرة، متعددة الأبعاد ومتشعبة المتغيرات، تحمل في كنفها الكثير من الأزمات المتعددة الأوجه، فالمجتمع بكل مكوناته الأساسية، وبكل مؤسساته وأنساقه الاجتماعية وبكل قيمه ومعاييره الاجتماعية، وبكل إمكانياته المادية والاقتصادية، ومع كل البرامج والاستراتيجيات التنموية، إلا أنه لم يستطيع القضاء أو حتى الحد من نمو وتطور هذه الظاهرة المشكلة.

إن التشرد كما أشرنا أخذ أبعادا ومنحى أخر فلم يعد يشمل شريحة أو فئة اجتماعية واحدة، بل يمس كل الشرائح الاجتماعية، ولم تعد ظاهرة التشرد ظاهرة ذكورية بل أصبح المتشردون من الجنسين وبأعداد كبيرة ومتقاربة، وكذلك لم يعد عبارة عن فعل أو عملية فردية معزولة، بل تطورت الحالات الفردية وتفاقمت وتعددت معها الحالات الجماعية التي تشمل أسر أو أفراد من أسرة واحدة.

وفي ظل هذه المعطيات الماثلة أمامنا يتطلب معالجة هذه الظاهرة المشكلة الأخذ بعين الاعتبار تلك العوامل متكاملةً لا منفردةً ضمن مقاربة شاملة تتضمن جميع الأبعاد والجوانب المؤثرة في ذلك.

قائمة المراجع:

- أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1982، ص 438. 1

2- Jouenne NOËL: **Approche de la problématique sine domo en Haute-loire et au Puy-en-velay**

du milieu du xixe siècle à nos jours Contribution à l'étude du vagabondage ,

thèse présentée en vue de l'obtention du doctorat, université rêne Descartes-paris

5, faculté des sciences humaines et de sociales Sorbonne, département de sciences

sociales, 1997. p21

3 - Jouenne NOËL, op.cit, p21,22.

4 - Jouenne NOËL, op.cit, p22.

5 - Jouenne NOËL, op.cit, p21

* les squatters: كلمة انجليزية الأصل؛ ويقصد بها الأشخاص بدون مأوى الذين يحتلون بطريقة غير شرعية سكنات مبرمجة للهدم.
(Larousse: le petit larousse Compact, paris, France, 1998, p 961).

6 - Jouenne NOËL, op.cit, p21

7- Alexandre VEXLIARD: **Introduction à la sociologie du vagabondage** , Librairie Marcel Rivière

et Cie, paris, France, pas date, P15.

8- رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، **قانون العقوبات**، الجزائر، صدر في 22 أفريل 1971، تعديلات 2015، ص81.

9- المرجع نفسه، ص81، أضيفت بقانون رقم 82-04 المؤرخ في 13 فبراير 1982.

10- المرجع نفسه، ص81، ألغيت بالقانون رقم 14-01 المؤرخ في 04 فبراير 2014.

11- عبد الحميد المنشاوي: **جرائم التشرد والتسول**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1994، ص91.

12- المرجع نفسه، ص 97.

13- المرجع نفسه، ص9.

14- المرجع نفسه، ص92.

15- المرجع نفسه، ص38.

16 - Nicole LAHAYE: **Aspects actuels du vagabondage en Belgique**,centre national de

criminologie publication N° 3, édition de l'instut de sociologie à bruxalles, 1967, p 5.

17 - Ibid, P 6.

18 - Ibid, P 4.

* gens sans aveu: gens sans foi ni loi (le petite larousse شخص بدون عقيدة أو إيمان(لا دين ولا ملة compact).

19 - Jouenne NOËL, op.cit, P 9.

20 - Alexandre VEXLIARD, op.cit, p 18.

21 - Ibid, P 14.

22 - Jouenne NOËL, op.cit, P 9.

23 - Ibid, P 9.

24 - Ibid, p 8.

25- السيد رمضان: **إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث**، دار المعرفة الجامعية، مصر ، 1995، ص 101 .

26- الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان: **تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حماية وتعزيز حقوق الأطفال الذين يعملون و/ أو يعيشون في الشارع**، الدور التاسعة عشر،2012/01/11، ص8.

27- الأمم المتحدة: **رصد وحماية حقوق الإنسان الخاصة باللاجئين و/ أو المشردين داخليا الذين يعيشون المخيمات**، ب. ت، ص11

28- المرجع نفسه، ص 25.

29- المرجع نفسه، ص11.

30- المرجع نفسه، ص16.

31- المرجع نفسه، ص31.

32 - Alexandre VEXLIARD, op.cit, P 20.

33 - Jouenne NOËL, op.cit, P 19.

* Cynique يقصد بها مذهب الفلسفة الكلبية، حيث رفض الكلبيون كافة التقاليد، سواء أكانت باسم الدين والأخلاق أو تتعلق باللباس واللباقة أو غيرها من القيود الاجتماعية، فالكلبية مذهب يقوم على مجاراة الطبيعة وعدم المبالاة بالعرف، فاحتقرت كل الواجبات والمكونات الاجتماعية وكل البنى . ورفض الفلاسفة كل الحاجات الجسدية، وقضوا حياتهم في الحاجة العَوَزْ ، وحصلوا على قوتهم اليومي من خلال الاستجداء والشحاذة، لهذا أُطلق عليهم صفات مثل(الفلاسفة المنبوذين) أو (الشحاذون الكونين)، في القرن التاسع عشر أصبح مفهوم الكلبية يعني سلبية شديدة، ويمكن أن تتجلى الكلبية في الإحباط وخيبة الأمل.

34 - Alexandre VEXLIARD, op.cit, P 18.

35 - Jouenne NOËL, op.cit, P 19.

36 - Larousse, op.cit, P 916

37 - Ibid, p 13.

38 - Ibid, p 14.

39 - Ibid, p 27.

40 - Ibid, p 5.

41 - Ibid, p 13.

42 - Ibid, p 10.

43 - Ibid, p 4.

44 - Ibid, p 17.

45 - Ibid, p 14.

46 - Ibid, p 27.

47 - Ibid, p 26.

48 - Ibid, p 9.

*العربيد هو شخص سيء الخلق، يتشاجر مع النّاس بغير سبب، أو يُكْثر من الضجيج بسبب السّكر. وجدت عربيد في الشارع؛ صفة للسِّكير وهو يتمايل يمينا وشمالا ويؤذي الناس في سكره. عربيد في سلوكه؛ سيء السلوك والأخلاق، شرير.

49 - Ibid, p26.

50 - Laurent MU CCHIELLI : **Clochards et sans-abri** : **actualité de l'oeuvre d'Alexandre Vexliard**, Un article publié dans Revue française de sociologie, 1998, p112.

51 - Ibid, p 27.

52 - Larousse, op.cit, P 226.

53 - Jouenne NOËL, op.cit, P 28.

54 - Laurent MU CCHIELLI , op.cit, P 112.

55- الطاهر بومدفع: **أثر التربية الأسرية على هروب الأبناء من البيت**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التربوي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005 /2006، ص 140.(**نقلا** عن محمد غيث عاطف، قاموس علم الاجتماع).

56 - Clarisse GOSSLIN : **Enjeux psychologiques de la fugue** : **prises de risque est conduites à risque**, ouvrage intitulé "**La fugue** : **de la fuite au retour**", élaboré à la suite d'un colloque qui s'est tenu le 28 mars 2008 au Centre des Conférences Internationales (Paris), p18.

57 - Fredette CHANTALE, Daniele PLANTE: **Le phénomène de la fugue à l'adolescence** : Guide d'accompagnement et d'intervention. Centre jeunesse de Montréal- Institut universitaire :Collection Intervention et Service Montréal , 2004, p64.

58- الطاهر بومدفع، مرجع سابق، ص 12.

59 – Christian LEVAC :**La rue**, **un chemin tracé d'avance**? Une recherche anthropologique sur le
parcours de 21 jeunes hommes de la rue, Montréal : Refuge des jeunes Montréal, 2007, p 356.

60 – Anne BOUTIN et Shannon FRANSSEN: La fugue : une solution familiale, ouvrage intitulé "**La fugue** : **de la fuite au retour**", op.cit, P 75.

61 – Ibid, p 356.

62 – Ibid, P 356.

63– الطاهر بومدفع، مرجع سابق، ص 153.

64– الآية 5 سورة من الأحزاب.